الأمم المتحدة

E/ECA/COE/43/21

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
14 March 2025

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
الاجتماع الثالث والأربعون
أديس أبابا، ١٢-١٤ آذار/مارس ٢٠٢٥

البند ٩ من جدول الأعمال
النظر في تقرير اجتماع لجنة الخبراء وإقراره، والنظر في التوصيات ومشاريع القرارات

تقرير لجنة الخبراء عن اجتماعها الثالث والأربعين

مقدمة

١- عُقد الاجتماع الثالث والأربعون للجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا في شكل يمزج بين المشاركة حضوريا وعبر الإنترنت، وذلك من ١٢ إلى ١٤ آذار/مارس ٢٠٢٥.

الجزء الأول

أولا- افتتاح الاجتماع الثالث والأربعين للجنة الخبراء والدورة السابعة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا [البند ١ من جدول الأعمال]

ألف- الحضور

٢- حضر الاجتماعَ ممثلو الدول التالية الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا: إثيوبيا، وإريتريا، وإسواتيني، وأوغندا، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتوغو، وتونس، والجزائر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، والسودان، والصومال، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، وليبريا، وليبيا، ومالي، ومدغشقر،

A.25-00377 (A)

ومصر، والمغرب، وموزامبيق، وناميبيا، والنيجر، ونيجيريا.

٣- وكانت كيانات منظومة الأمم المتحدة التالية ممثلة في الاجتماع: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، والبنك الدولي، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

٤- وحضر مراقبون عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التالية: تركيا، وسري لانكا، والصين، وكندا، واليابان.

٥- وحضر ممثلو الجماعات الاقتصادية الإقليمية التالية: السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا.

٦- وحضر ممثلو المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية التالية: اللجنة الأفريقية للطيران المدني، ومصرف للتنمية الأفريقي، والمنظمة الإقليمية الأفريقية للاتحاد الدولي لنقابات العمال، والمنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التجارة والتنمية لدول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

٧- وحضر مراقبون عن الكيانات التالية:[*]

باء- البيانات الافتتاحية

٨- تولى الأمين الدائم في وزارة المالية والتنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار في زمبابوي ورئيس مكتب لجنة الخبراء المنتهية ولايته، السيد أندرو بفومبي، رئاسة الجلسة الافتتاحية.

٩- وأدلى ببيانين افتتاحيين كل من السيد أنطونيو بيدرو، نائب الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا (المكلف بدعم البرامج)، ووزيرة الدولة للمالية، المكلفة بالتعاون الاقتصادي في إثيوبيا، السيدة سيميريتا سيواسِو.

١٠- وسلط السيد بفومبي في كلمته الافتتاحية الضوء على الفرصة الكبيرة التي تتيحها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لإحداث التحول في القارة من خلال التنويع الاقتصادي

[*] Addis Ababa University, AeTrade Group, African Forum and Network on Debt and Development, AfricaNenda Foundation, Badji Mokhtar-Annaba University, Caritas Switzerland, Development Reimagined, Enderase Youth Association, Ethiopian Aviation Forum, Green Climate Fund, HawKar, Project Health Education Achievement Love (HEAL) Ethiopia, Hurricane Island Centre for Science and Leadership, Model Africa Union-Ethiopia, Mustapha Stambouli University, National School of Business and Management of Tangier, National Youth Council of Nigeria, Open Society Foundations, Pan African Youth Union, Synergy International Systems, Tax Justice Network Africa, Trade Union Congress of Namibia, Uniting to Combat Neglected Tropical Diseases, , Women Entrepreneurs for Intra-African Trade

والتصنيع المستدام، ودعا في هذا السياق الدول والمؤسسات الأفريقية إلى اتباع نهج منسق لتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية والقيام باستثمارات محددة الهدف في مجالات متنوعة، بما في ذلك البنية التحتية والتكنولوجيا والإبتكار والتجارة الرقمية، فضلا عن التمويل الأخضر، مع الحرص في الوقت نفسه على استدامة النمو بيئيًّا واجتماعيًّا. وإذ سلّم المتحدث بالدعم لذي حققه المكتب بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال الإصلاحات المالية والاقتصادية على المستويين الإقليمي والدولي، وفي الحوكمة المالية والرقمية إلى جانب تعزيز صوت أفريقيا في إصلاح الهيكل المالي العالمي، فقد دعا في الوقت نفسه إلى بذل جهود للبناء على هذه الإنجازات، ووضع استراتيجيات تعزز التحول الاقتصادي في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

١١- وأشار نائب الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا (المكلف بدعم البرامج) في كلمته إلى أن 'الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية' يُمثل خطة إنمائية ومنصةً لأفريقيا لتأكيد مكانتها على نحوٍ موحد. وقال إن التحديات التي تواجه تنفيذ 'الاتفاق' تشمل بطء التصديق على بروتوكولاته. وأكد أن اللجنة تظل ملتزمة بمساعدة أعضائها على اغتنام الفرصة التي يتيحها 'الاتفاق'، وأهاب بالخبراء أن يقترحوا إجراءات استراتيجية مفضية إلى التحول لتنفيذه.

١٢- ودعت السيدة سيميريتا سيواسِو في كلمتها إلى إيجاد حلول ابتكارية لمواجهة التحديات من قبيل ضعف البنية التحتية، وتشظّي السياسات، والقيود المالية. وأكدت على ضرورة توحيد السياسات التجارية والإجراءات الجمركية، وتطوير البنية التحتية الإقليمية والاستثمار فيها بشكل قوي، واتخاذ تدابير للتصدي للتطرف العنيف، وتحسين حرية تنقل الأشخاص والبضائع. وحثت الخبراء على اقتراح توصيات عمليةٍ لتحقيق منطقة التجارة الحرة القارية، وأكدت التزام حكومتها بتعزيز التكامل الإقليمي من خلال التجارة، حيث سلطت الضوء على التدابير الاستراتيجية التي اتخذتها بالفعل.

ثانيا- انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل [البند ٢ من جدول الأعمال]

١٣- انتخبت اللجنة بالإجماع البلدان التالية لتشكيل المكتب الجديد:

الرئيس: المغرب

النائب الأول للرئيس: الكاميرون

النائب الثاني للرئيس: بنن

النائب الثالث للرئيس: كينيا

المقرر: زمبابوي

١٤- وعقب بيان قبول أدلى به الرئيس الجديد المنتخب، السيد زكرياء الحرميري، رئيس مصلحة الشؤون الأفريقية المتعددة الأطراف بوزارة الاقتصاد والمالية في المغرب، اعتمدت اللجنة برنامج العمل وجدول الأعمال التالي بدون تعديلات، استنادا إلى برنامج العمل المؤقت (E/ECA/COE/43/3/Rev.2) وجدول الأعمال المؤقت E/ECA/COE/43/1، اللذين جرى تعميمهما:

١- افتتاح الاجتماع الثالث والأربعين للجنة الخبراء والدورة السابعة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٢- انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل.

٣- لمحة عامة عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها أفريقيا مؤخرًا.

٤- تقييم التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا.

٥- عرض عن موضوع الدورة السابعة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٦- القضايا النظامية:

(أ) تقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الفترة من آذار/مارس ٢٠٢٤ إلى شباط/فبراير ٢٠٢٥؛

(ب) التقرير المتعلق بمتابعة القرارات الصادرة عن مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين؛

(ج) تقرير منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة عن دورته العاشرة وأنشطة المتابعة؛

(د) تقرير عن الدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له؛

(هـ) الخطة والميزانية البرنامجيتان المقترحتان لعام ٢٠٢٦؛

(و) التقارير المتعلقة بأعمال الهيئات الفرعية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛

(ز) تقرير عن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤؛

(ح) برنامج عمل الدوحة لأقل البلدان نموا: تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ المجالات ذات الأولوية في أفريقيا

٧- موعد الدورة الثامنة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومكان انعقادها وموضوعها.

٨- مسائل أخرى.

٩- النظر في تقرير اجتماع لجنة الخبراء وإقراره، والنظر في التوصيات ومشاريع القرارات.

١٠- اختتام الاجتماع الثالث والأربعين للجنة الخبراء.

الجزء الثاني

وقائع المداولات

ثالثا- لمحة عامة عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها أفريقيا مؤخرًا [البند ٣ من جدول الأعمال]

ألف- العرض

١٥- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، قدّم ممثل عن الأمانة لمحة عامة عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها أفريقيا مؤخرًا (E/ECA/COE/43/4). وأكد التقرير أنه من المتوقع أن ينتعش النمو الاقتصادي في المنطقة، وذلك بفضل تخفيف الضغوط التضخمية، والانخفاض التدريجي في المديونية، والإصلاحات الكبيرة التي تشهدها بعض البلدان. ورغم أن النمو أثبت قدرته على الصمود، لكنه لا يزال دون المستويات اللازمة لتحقيق تنمية مستدامة. ومن المتوقع في الأجلين القصير إلى المتوسط أن يستمر الاستهلاك الخاص والزيادة في الصادرات في دعم النمو. ومع ذلك، ظلت مساهمة التجارة في تحقيق النمو في القارة دون مستوياتها التاريخية. وكان من دوافع المضي قدمًا في تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أن التجارة بين البلدان الأفريقية كانت في واقع الأمر أكثر تنوعًا مقارنة بتجارة القارة مع بقية بلدان العالم. ومع ذلك، فقد استمرت مخاطر حدوث تطورات سلبية شملت عدم اليقين الاقتصادي على الصعيد العالمي، والتشظي، وتضاؤل المعونات، والتوترات الجيوسياسية، التي تشكل جميعها تحديات كبيرة تعوق مسار النمو في المنطقة.

باء- المناقشة

١٦- في المناقشة التي أعقبت ذلك، سلط الخبراء الضوء على العديد من التحديات التي تؤثر على الاقتصادات الأفريقية، بما في ذلك القطاع غير الرسمي المتنامي، ومحدودية فرص الوصول إلى تمويل التنمية والتكنولوجيا، وارتفاع مستويات الدين، وآثار تغير المناخ، والتوترات الجيوسياسية المستمرة. ورحب الخبراء بالتوصيات السياساتية الواردة في التقرير، وأشاروا إلى أن يجب على أفريقيا تنفيذ تدابير لتعزيز إدارة الضرائب والكفاءة في تحصيل الإيرادات. وشددوا على أهمية الاستثمار المحدد الهدف في البنية التحتية واتخاذ مبادرات لتمكين الأعمال التجارية غير الرسمية، وهما أمران يتسمان بأهمية بالغة لتعزيز قدرتها التنافسية وإنتاجيتها. وأُثيرت شواغل بشأن ارتفاع مستويات الدين والحاجة إلى استراتيجيات ابتكارية للتمويل بالاقتراض، وتعبئة الإيرادات، وضرورة مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة من خلال تعزيز الشراكات في جميع أنحاء القارة. ودعا الخبراء إلى اتخاذ تدابير قوية في مجال السياسة العامة بغية تعزيز الإنتاجية، لا سيما الاستثمار بصورة أكبر في البنية التحتية التي تشكل أساسًا للنمو المستدام، وحذروا من أن الديناميكيات الديموغرافية يمكن أن تؤدي، إذا تُركت دون رقابة، إلى تقويض المكاسب الاقتصادية التي تحققت في الآونة الأخيرة. وشددوا على أهمية وجود قطاع خاص نابض بالحياة وعلى ضرورة تعزيز فرص الحصول على التمويل. وأشاروا إلى أن من الضرورة بمكان اتخاذ إجراءات في سياق الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ترمي إلى استخدام عملة موحدة وإنشاء اتحاد نقدي وفق الترتيب السليم، بما في ذلك عن طريق ضمان إنشاء سوق أفريقية واحدة للسلع والخدمات وتشغيلها بشكل فعال قبل المضي قُدما نحو عملة موحدة.

جيم- التوصيات

١٧- في ضوء المناقشة التي جرت، قدمت لجنة الخبراء التوصيات التالية:

(أ) تشجيع أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على القيام بما يلي:

'١' توسيع القاعدة الضريبية عن طريق إضفاء الطابع الرسمي على القطاع غير الرسمي، وتعزيز فرص الحصول على القروض والدعم المحدد الهدف، والاستثمار في البنية التحتية وتنويع الاقتصادات، وذلك بهدف تعزيز العمالة، والقدرة التنافسية والإنتاجية؛

'٢' تعزيز الإيرادات الضريبية من خلال تعزيز إدارة الضرائب، والاستفادة من التقنيات الرقمية؛

'٣' تحسين أوجه الإنفاق العام لضمان القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل؛

'٤' التشجيع على استحداث فرص العمل وعلى ريادة الأعمال من خلال الاستثمار في تعليم الشباب، وتوسيع نطاق الوصول إلى القروض، وتعزيز الدعم الحكومي للقطاع غير الرسمي.

(ب) تشجيع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على القيام بما يلي:

'١' تقديم الدعم إلى أعضائها لتمكينهم من ابتكار آليات لتحفيز القطاع الخاص على الاضطلاع بدور مهم في تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وذلك من خلال زيادة الوعي، وتعزيز القدرات وتحسين فرص الحصول على التمويل والاستثمار الأجنبي المباشر؛

'٢' تقديم الدعم إلى أعضائها بغية الحد من اعتمادهم الشديد على الديون وتعرضهم للمخاطر المرتبطة بها، وذلك عن طريق تعزيز إدارة الديون، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وإضفاء الطابع الرسمي على القطاع غير الرسمي، من أجل تعزيز استحداث فرص العمل وريادة الأعمال؛

'٣' تقديم التوجيهات في مجال السياسات إلى جانب الدعم التقني لأعضائها بشأن تعزيز رقمنة تحصيل الإيرادات؛

'٤' تقديم الدعم إلى أعضائها في وضع وتنفيذ سياسات لإدارة النمو الديموغرافي لضمان أنه يدعم المكاسب الاقتصادية.

رابعا- تقييم التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا [البند ٤ من جدول الأعمال]

ألف- العرض

١٨- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، قدّم ممثل عن الأمانة تقييما للتقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا (E/ECA/COE/43/5/Rev.1). وسلط التقرير الضوء على العديد من التحديات التي ظلت تعرقل تحقيق التكامل التام في القارة، بما في ذلك تباطؤ النمو، واستمرار النزاعات، والانعكاسات الاقتصادية التي طال أمدها جراء جائحة كورونا (كوفيد-١٩). ورغم أن التوقيع على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتنفيذه كانا بمثابة إنجازين تاريخيين، لم يتحقق تقدم يذكر في مجال التجارة الإقليمية. ولم تمثل التجارة بين البلدان الأفريقية سوى ١٤,٦ في المائة من إجمالي التجارة الأفريقية. ولكي يتسنى تحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه من الفوائد التي ينطوي عليها اتفاق منطقة التجارة الحرة، من الأهمية بمكان الاستفادة من تنفيذ 'خطة العمل لتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية'، وتعزيز

حرية تنقل الأشخاص.

باء- المناقشة

١٩- في المناقشة التي أعقبت ذلك، أشار الخبراء إلى أن المنطقة الأفريقية تتعرض لانتكاسات، وذلك رغم الجهود التي تُبذل لتعميق التكامل الإقليمي. ولكي يتسنى تحقيق كامل الإمكانات التي ينطوي عليها الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية، لا بد من تنفيذ 'البروتوكول الملحق بالمعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية والمتعلق بحرية تنقل الأشخاص والحق في الإقامة والاستقرار'، ومعالجة الثغرات التي تعتري البنية التحتية، وتشجيع التصنيع، والتعجيل بتنفيذ نظام المدفوعات والتسويات بين البلدان الأفريقية، وإصلاح النظم التعليمية. وفضلا عن ذلك، فإن مسألة السلم والأمن تكتسي أهمية قصوى. ودعا الخبراء إلى وضع خارطة طريق واضحة لدعم تنفيذ البروتوكولات الملحقة بالاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تنفيذا فعالا، وشددوا على الحاجة إلى تعزيز التعاون بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي في سبيل تسريع الجهود التي تُبذل في سياق التكامل الإقليمي.

جيم- التوصيات

٢٠- في ضوء المناقشة التي جرت، قدمت لجنة الخبراء التوصيات التالية:

(أ) تشجيع أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على القيام بما يلي:

'١' التعجيل بتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية و'خطة العمل لتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية'؛

'٢' التعجيل بالتصديق على البروتوكولات الملحقة بالاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية المتعلقة بالاستثمار، وحقوق الملكية الفكرية، والتجارة الرقمية، وسياسة المنافسة، والنساء والشباب في عالم التجارة؛

'٣' التصديق على البروتوكول الملحق بالمعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية والمتعلق بحرية تنقل الأشخاص والحق في الإقامة والاستقرار؛

'٤' زيادة الاستثمار في البنية التحتية، بما في ذلك من خلال 'برنامج تنمية البنية التحتية في أفريقيا'؛

’٥‘ تحسين قابلية التشغيل البيني لأنظمة مراقبة الهجرة عن طريق استخدام منصات رقمية، وذلك لتيسير التنقل وتعزيز الأمن؛

’٦‘ إدخال إصلاحات على النظم التعليمية وزيادة الاستثمار في مجال تنمية المهارات؛

’٧‘ مواصلة تبسيط الإجراءات التجارية والجمركية، بما في ذلك باعتماد أنظمة الشباك الموحد على نطاق واسع والأخذ بالأنظمة الإلكترونية؛

’٨‘ المضي قدما في تنفيذ نظام المدفوعات والتسويات بين البلدان الأفريقية؛

(ب) تشجيع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على القيام بما يلي:

’١‘ تقديم الدعم لأعضائها وللجماعات الاقتصادية الإقليمية في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية المتعلقة باتفاق منطقة التجارة الحرة؛

’٢‘ دعم المساعي الرامية إلى التشجيع على قيام شراكات بين القطاعين العام والخاص، وتحسين أدوات الإدارة، وتعزيز القدرات الوطنية على إعداد مشاريع قابلة للتمويل تتعلق بالبنية التحتية؛

’٣‘ تعزيز الشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي وسائر الجهات ذات المصلحة للدفع ببرنامج التكامل الإقليمي قُدما؛

’٤‘ العمل، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، على وضع خارطة طريق لمعالجة دواعي القلق بشأن التصديق على البروتوكول الملحق بالمعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية والمتعلق بحرية تنقل الأشخاص وحق في الإقامة والاستقرار وتنفيذه هذا البروتوكول.

خامسا- عرض عن موضوع الدورة السابعة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا [البند ٥ من جدول الأعمال]

ألف- العرض

٢١- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، قدمت السيدة حنان مرسي، نائبة الأمين التنفيذي (المكلفة بالبرامج) وكبيرة الخبراء الاقتصاديين في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، تقريرا عن موضوع الدورة السابعة والخمسين للجنة الذي يحمل عنوان: ’’النهوض بتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: اقتراح إجراءات استراتيجية مفضية إلى التحول‘‘ (E/ECA/COE/43/6-E/ECA/CM/57/4). وأوجزت السيدة مرسي التحديات التي تحول دون

الاستفادة من 'الاتفاق' لتحقيق التنمية المستدامة، وسلطت الضوء على الفرص غير المستغلة لتعميق التكامل التجاري في سياق الاتفاق، وهو ما من شأنه أن يحقق فوائد اقتصادية واجتماعية كبيرة.

باء- المناقشة

٢٢- في المناقشة التي أعقبت ذلك، أكد الخبراء أن 'الاتفاق' مبادرة ابتكارية وأن من شأنه إحداث التحول. وشددوا على الحاجة الملحة إلى تعزيز الإرادة السياسية لإنجاحه وأيّدوا الإجراءات المفضية إلى التحول الواردة في التقرير. وأشاروا إلى أنه رغم التقدم المحرز في عملية التصديق، فإن تكييف 'الاتفاق' مع السياقات المحلية لا يزال يمثل تحديا كبيرا ويتطلب برامج وطنية محددة الأهداف. وبالإضافة إلى ذلك، شددوا على الحاجة الملحة إلى مواءمة السياسات الوطنية مع الالتزامات الإقليمية.

٢٣- ودعا الخبراء إلى تطوير أسواق رأس المال بهدف سد الفجوات التمويلية في القارة. وأبرزوا دور الرقمنة والتكنولوجيا في تعزيز تنفيذ 'الاتفاق'، مشيرين إلى قدرة أنظمة الشباك الموحد على خفض تكاليف الأعمال التجارية. وشددوا على أهمية البنية التحتية المتعلقة بالتجارة، بما في ذلك منصات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل عبر الحدود والحاجة إلى تبسيط الإجراءات الجمركية. وسُلّط الضوء على نظام المدفوعات والتسويات بين البلدان الأفريقية باعتباره حلا للحد من الاعتماد على النقد الأجنبي وتسريع المدفوعات التجارية. وبالإضافة إلى ذلك، تم تحديد ارتفاع تكلفة النقل الجوي ومحدودية الربط بخطوط الطيران داخل المنطقة الأفريقية بوصفهما عقبتين أمام التكامل الاقتصادي.

٢٤- وأقر الخبراء بالدور الحاسم للقطاع الخاص، لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في تنفيذ 'الاتفاق'. ودعوا إلى زيادة الدعم المالي للمراكز الصناعية والاستثمار فيها وتعزيز التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص. وشددوا على الحاجة إلى إذكاء الوعي بالمبادرات القائمة بين مختلف أصحاب المصلحة.

جيم- التوصيات

٢٥- في ضوء المناقشة التي جرت، قدمت لجنة الخبراء التوصيات التالية:

(أ) تشجيع أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على القيام بما يلي:

'١' التعجيل بتكييف الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في سياق استراتيجيات التنفيذ الوطنية من خلال تعزيز اللجان الوطنية وإشراك أصحاب المصلحة؛

'٢' الاستثمار في البنية التحتية للتجارة، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل عبر الحدود، وعصرنة الإجراءات الجمركية؛

'٣' مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاستفادة من 'الاتفاق' من خلال الاستثمار في تنمية رأس المال البشري، وتوسيع نطاق الوصول إلى القروض، وتعزيز المراكز الصناعية، ودعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛

'٤' تعزيز التعاون مع القطاع الخاص في تنفيذ الاتفاق؛

'٥' مواءمة السياسات الاستثمارية والمالية وتعزيز أسواق رأس المال في سبيل تعزيز الاستثمار داخل المنطقة الأفريقية؛

'٦' دمج تنمية القدرات والتدريب المتعلقين باتفاق منطقة التجارة الحرة في المناهج الدراسية لمؤسسات التعليم العالي.

(ب) تشجيع اللجنة الاقتصادية على القيام بما يلي:

'١' مواصلة تقديم الدعم التقني في سبيل تكييف 'الاتفاق' مع السياقات المحلية وتنفيذه؛

'٢' إذكاء الوعي بالوسائل الموجودة التي يمكن استخدامها لدعم تنفيذ الاتفاق، بما في ذلك صندوق التكيف الخاص بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

'٣' تقييم التحديات والعراقيل التي تواجه التصديق على 'الاتفاق' وبروتوكولاته وتكييفها مع السياقات المحلية؛

'٤' تعزيز الجهود للنهوض بالأسواق المالية من خلال إصلاح السياسات وبناء القدرات؛

'٥' دعم مواءمة السياسات والتنسيق مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية بهدف تعزيز التكامل الإقليمي، مع احترام السيادة الوطنية للبلدان.

سادسا- القضايا النظامية [البند ٦ من جدول الأعمال]

ألف- تقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الفترة من آذار/مارس ٢٠٢٤ إلى شباط/فبراير ٢٠٢٥

باء- تقرير عن متابعة القرارات الصادرة عن مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

١- العرض

٢٦- في إطار البندين الفرعيين ٦ (أ) و(ب)، عرض ممثلو الأمانة تقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الفترة من آذار/مارس ٢٠٢٤ إلى شباط/فبراير ٢٠٢٥ (E/ECA/COE/43/7)، والتقرير المتعلق بمتابعة القرارات الصادرة عن مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين (E/ECA/COE/43/8).

٢- المناقشة

٢٧- في المناقشة التي أعقبت ذلك، أشاد الخبراء بالأمانة للمساعدة التقنية والمؤسسية المقدمة إلى أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، لا سيما في ما يتعلق بوضع استراتيجيات وطنية لتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية و'تدابير خضراء تكميلية' للاستراتيجيات. وشددوا على أهمية تعبئة الموارد المحلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز التجارة والتنمية في أفريقيا. واعترافًا بتنوع الشركاء الذين يقدمون الدعم لتعزيز تعبئة الموارد المحلية، بما في ذلك من خلال تدعيم إدارة الضرائب، دعا الخبراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى الاضطلاع بدور قيادي في إيجاد أوجه التآزر، وتوحيد الممارسات في سبيل تجنب ازدواجية الجهود. واستفسروا عن مذكرة التفاهم الموقعة بين اللجنة الاقتصادية وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، مستوضِحين الأمر بشأن الفوائد التي تعود على أعضاء اللجنة الاقتصادية من هذه المذكرة. وطلبوا أيضًا أدلة أوضح بشأن الأثَر المترتب عن تدخلات اللجنة الاقتصادية على معدلات الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان التي تلقت الدعم منها، مشيرين إلى أن ذلك من شأنه أن ييسر تعلُّم الدروس.

٢٨- وأبرز الخبراء دور الجماعات الاقتصادية الإقليمية في تطوير ممرات البنية التحتية الاستراتيجية الإقليمية بغية استكمال الإطار الأوسع نطاقًا المتمثل في تطوير البنية التحتية القارية. وأخيرا، التمسوا توجيهات بشأن العملية التي تستخدمها اللجنة الاقتصادية لتحديد الأعضاء الذين يتلقون الدعم. وردا على ذلك، أوضحت الأمانة أن الدعم التقني الذي تقدمه اللجنة هو نتيجة لأنشطة تتعلق بالتخطيط الاستراتيجي أو أنه يقدّم على أساس الطلب، وذلك لتلبية احتياجات أعضاء اللجنة. وواصلت اللجنة أيضًا دعم تطوير البنية التحتية القارية والإقليمية من خلال 'برنامج تنمية البنية التحتية في أفريقيا' وتطوير ممرات النقل. وقد

لوحظت الآثار الإيجابية في البلدان التي كانت تتلقى المساعدة من اللجنة، بما في ذلك زيادة تعبئة الإيرادات المحلية.

٣- التوصيات

٢٩- في ضوء المناقشة التي جرت، قدمت لجنة الخبراء التوصيات التالية:

(أ) تشجيع أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على القيام بما يلي:

'١' الاستفادة من الدعم التقني المقدم من اللجنة واستخدامه في المجالات ذات الأولوية من قبيل تعزيز تعبئة الموارد المحلية، بما في ذلك تعزيز إدارة الضرائب؛

'٢' منح الأولوية للاستثمارات في ممرات البنية التحتية الاستراتيجية الإقليمية، مثل الطرق والسكك الحديدية ومشاريع الطاقة، لاستكمال الجهود المبذولة لتطوير البنية التحتية القارية؛

'٣' تسخير التطورات التكنولوجية في سبيل إضافة قيمة في الاقتصاد الدائري وتمكين رواد الأعمال من النساء والشباب من خلال برامج محددة الهدف لبناء القدرات.

(ب) تشجيع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على القيام بما يلي:

'١' تعزيز المساعدة التي تقدمها إلى أعضائها لدعم مواءمة وتوحيد الجهود المتنوعة الرامية إلى تعبئة الموارد المحلية؛

'٢' تعزيز التعلم من الأقران وتبادل المعارف بين أعضاء اللجنة كوسيلة لنشر أفضل الممارسات والاستراتيجيات الناجحة؛

'٣' استخدام آليات قوية للرصد والتقييم لتتبع التقدم الذي أحرزته في تنفيذ المبادرات وتقديم الدعم إلى أعضائها، وتحديد التأثير المترتب عن ذلك؛

'٤' تعزيز دور الجماعات الاقتصادية الإقليمية في دعم تطوير البنية التحتية الإقليمية؛

'٥' مواصلة تقديم الدعم التقني الخاص بتطوير وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والتدابير الخضراء التكميلية للاستراتيجيات.

جيم- تقرير منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة عن دورته العاشرة وأنشطة المتابعة

دال- تقرير عن الدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له

١- العرض

٣٠- في إطار البندين الفرعيين ٦ (ج) و(د)، عرض ممثلو الأمانة تقرير منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة عن دورته العاشرة وأنشطة المتابعة (E/ECA/COE/43/9)، والتقرير المتعلق بالدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له (E/ECA/COE/43/10).

٢- المناقشة

٣١- في المناقشة التي أعقبت ذلك، رحب الخبراء بنتائج الدورة العاشرة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة والإجراءات المحددة التي أُتخذت لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وأهداف خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقا التي نصبو إليها'. وأعربوا عن قلقهم إزاء بطء التقدم الذي تحرزه أفريقيا نحو تحقيق أهداف الخطتين، ودعوا جميع أصحاب المصلحة إلى تنفيذ التوصيات الواردة في الوثيقة الختامية للمنتدى بصورة عاجلة وفعالة، واتخاذ إجراءات مفضية إلى التحول لتسريع تنفيذ أهداف الخطتين، وشددوا على الحاجة إلى آليات أقوى لتتبع التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف وإلى موارد أكبر لتنفيذهما. وأكدت أوغندا استعدادها لاستضافة الدورة الحادية عشرة للمنتدى ووجهت الدعوة إلى جميع المشاركين للحضور، مشيرة إلى الدور المهم المتوقع من الدورة المقبلة في تعزيز استحداث فرص العمل، وتحقيق النمو الاقتصادي وتنفيذ الخطتين.

٣٢- وقد أقروا بأن التصنيع، لا سيما ذلك الذي يجري في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، محرك أساسي لاستحداث فرص العمل وللتحول الهيكلي، وأن هناك حاجة إلى تحديد فرص الاستثمار وإزالة المخاطر التي تكتنفها. وشددوا على أهمية إقامة جيل جديد من المناطق الاقتصادية الخاصة، وأكدوا الحاجة إلى تسخير العائد الديموغرافي من خلال توفير فرص العمل للشباب والنساء. وأشاروا إلى أن التدخلات التي تم تحديدها للعمل المناخي، والانتقال إلى الاقتصاد الأزرق والأخضر، والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين تكتسي أهمية بالغة لضمان الاستدامة.

٣٣- وسلطوا الضوء على محدودية فرص الحصول على تمويل ميسور التكلفة باعتبار ذلك عائقًا رئيسيًّا أمام الإنتاجية، ودعوا إلى زيادة تعبئة الموارد، والتمويل المحلي الابتكاري، وتطوير أسواق رأس المال، ووضع استراتيجيات لتحسين التصنيفات الائتمانية. وشددوا على الدور

الحاسم للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابعة للاتحاد الأفريقي، ودعوا إلى توفير تمويلٍ مستدامٍ لدعم هاتين الآليتين في سبيل ضمان استمرار تأثيرهما.

٣- التوصيات

٣٤- في ضوء المناقشة التي جرت، قدمت لجنة الخبراء التوصيات التالية:

(أ) تشجيع أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على القيام بما يلي:

'١' التعجيل بتنفيذ التوصيات الواردة في الوثيقة الختامية الصادرة عن الدورة العاشرة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، وإعمال غيرها من الإجراءات المفضية إلى التحول، والاستفادة من المنتدى والآليات الأخرى بغية تعزيز التعلم من الأقران، والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بشأن أفضل الممارسات؛

'٢' تعزيز بيئة الأعمال، وذلك بتحسين توافر البيانات المتعلقة بفرص الاستثمار واستراتيجياته وبالتقليل من تشوهات السوق.

(ب) تشجيع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على القيام بما يلي:

'١' تقديم التوجيه وخيارات السياسات الرامية إلى زيادة الوعي بالحاجة إلى مواءمة أوثق بين أهداف خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ وبذل جهود متضافرة لتسريع تنفيذها المشترك؛

'٢' زيادة الدعم الذي تقدمه إلى أعضائها لتعزيز القدرات، وتبادل الخبرات والتعلم من الأقران للارتقاء بقصص النجاح وتكرارها، بما في ذلك في مجال تعبئة الموارد المحلية والتمويل الابتكاري مثل تنمية أسواق رأس المال والتصنيف الائتماني؛

'٣' إنشاء منصة إحصائية متكاملة تكون بمثابة مستودع للبيانات المصنفة جغرافيًّا بشأن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣؛

'٤' تقديم الدعم إلى أعضائها لتطوير جيل جديد من المناطق الاقتصادية الخاصة، بما في ذلك من خلال تعزيز قدراتهم على التفاوض مع المستثمرين، وتعزيز الصادرات ذات القيمة المضافة وتسخير سلاسل القيمة الإقليمية.

'٥' مواصلة تقديم المساعدة التقنية إلى أعضائها في مجال الاستجابة لتغير، والنمو الأزرق والأخضر، والانتقال إلى الاقتصاد الدائري والوصول إلى التمويل المستدام؛

'٦' مساعدة أعضائها في اعتماد نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٢٥ ومنهجيات قياس التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي التي تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لضمان التوافق مع المعايير الدولية الناشئة.

هاء- الخطة والميزانية البرنامجيتان المقترحتان لعام ٢٠٢٦

١- العرض

٣٥- في إطار البند الفرعي ٦ (هـ)، عرض ممثلو الأمانة موجزا للخطة البرنامجية والميزانية المقترحتين لعام ٢٠٢٦ وأداء البرنامج لعام ٢٠٢٤ (E/ECA/COE/43/11). وقد أكدوا على أهمية رفع مستوى الوظائف الأساسية للجنة الاقتصادية لأفريقيا لتعزيز القدرة على الإنجاز والكفاءة لضمان تقديم خدمات ذات قيمة مضافة، والالتزام بمبادئ تحقيق أقصى الفائدة من الموارد المتاحة، وتحقيق نتائج ملموسة وإحداث تأثيرات واضحة.

٢- المناقشة

٣٦- في المناقشة التي أعقبت ذلك، أوصى الخبراء بأن ينظر مؤتمر الوزراء في الخطة والميزانية البرنامجيتين المقترحتين لعام ٢٠٢٦ ويعتمدهما. وأعربوا عن قلقهم من استمرار أزمة السيولة وتحديات التمويل. وأشاروا إلى إجمالي الميزانية المقترحة للأبواب ١٨ (الذي يشمل الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية) و١١ و٢٣، الذي يبلغ ١٢٣,٥ مليون دولار لعام ٢٠٢٦، دون أي زيادة.

٣٧- وقد حظي التحرك نحو ميزانية أكثر تبسيطا بالتقدير، وكان الدعم المستمر الذي تقدمه اللجنة الاقتصادية للقارة في مواجهة التحديات الإنمائية المستمرة موضع ترحيب. وأقر الخبراء بالتأخر الذي شهدته أفريقيا في تحقيق الأهداف المختلفة، مؤكدين أن تسريع التقدم في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ يتطلب موارد مالية كبيرة.

٣٨- وأشار الخبراء إلى أثر قيود السيولة المستمرة على الفعالية التشغيلية للجنة الاقتصادية، مُبرزين الحاجة إلى تعزيز تدابير الكفاءة والمساءلة ومبدأ تحقيق أقصى فائدة من الموارد المتاحة. وقد رحّبوا بإعادة مواءمة برنامج عمل اللجنة لضمان الانتقال من أساليب العمل المألوفة إلى نهج قائم على تحقيق الأهداف. وعلاوة على ذلك، أقروا بالاستراتيجيات التي تتبعها اللجنة لخفض النفقات المتكررة والاستفادة المثلى من الموارد، بما في ذلك رأس المال البشري.

٣- التوصيات

٣٩- في ضوء المناقشة التي جرت، قدمت لجنة الخبراء التوصيات التالية:

(أ) تشجيع أعضاء اللجنة الاقتصادية على القيام بما يلي:

'١' تعزيز إتاحة الموارد الكافية للجنة الاقتصادية لتمكينها من مواصلة تنفيذ ولايتها بفعالية وكفاءة؛

'٢' الانخراط في تبادل المعارف واعتماد أفضل الممارسات لتحسين استخدام الموارد وتقليل الهدر إلى الحد الأدنى؛

(ب) تشجيع اللجنة الاقتصادية على القيام بما يلي:

'١' الاستناد إلى تحديد مجالات التركيز الاستراتيجية لديها بوضوح بهدف تحديد أولويات التدخلات التي من شأنها تحقيق نتائج تحفيزية؛

'٢' وضع آليات تمويل ابتكارية وتنفيذ إجراءات محددة لتعبئة موارد إضافية من أجل تنفيذ البرامج؛

'٣' تعزيز كفاءة الموارد المالية المحدودة وفعاليتها لضمان تحقيق أقصى الفائدة من الموارد المتاحة والمساءلة وبلوغ نتائج ملموسة؛

'٤' تعزيز تخطيطها واستخدامها المتكاملين للموارد من أجل تنفيذ البرامج بفعالية وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة من حيث التكلفة.

واو-التقارير المتعلقة بأعمال الهيئات الفرعية للجنة الاقتصادية لأفريقيا

١- لجنة الحوكمة الاقتصادية

٢- اللجنة الإحصائية الأفريقية

(أ) العرض

٤٠- في إطار البند الفرعي ٦ (و)، عرض ممثلو الأمانة تقرير لجنة الحوكمة الاقتصادية عن أعمال دورتها الثانية (E/ECA/COE/43/12) وتقرير اللجنة الإحصائية لأفريقيا عن أعمال دورتها التاسعة (E/ECA/COE/43/13).

(ب) المناقشة

٤١- في المناقشة التي أعقبت ذلك، أعرب الخبراء عن مخاوفهم إزاء قدرة البلدان الأفريقية

المحدودة في التفاوض بشأن مسائل مثل الاتفاقات الضريبية، ومن خطورة أن تفيد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية الشركات متعددة الجنسيات بشكل غير متناسب على حساب البلدان الأفريقية. وفي هذا الصدد، شددوا على الحاجة إلى اتخاذ تدابير تنظيمية لحماية المؤسسات المحلية. وأكدوا أيضا على أهمية التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة ودعوا إلى اتخاذ خطوات ملموسة لمكافحتها. وفي معرض إبرازهم الحاجة إلى تعزيز مكانة أفريقيا في الحوكمة المالية العالمية، دعوا أيضا إلى تحسين تعبئة الموارد المحلية، ووضع سياسات ضريبية عادلة، وإدارة ديون يمكن تحملها. وأكدوا أيضا على أهمية تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاستقرار المالي. وحثوا اللجنةَ الاقتصادية لأفريقيا على دعم مبادرات بناء القدرات المصممة وفقا للاحتياجات والظروف الوطنية وطلبوا منها تقديم التوجيه بشأن التمويل الابتكاري والسياسات الضريبية وأطر الحوكمة.

٤٢- وفي ما يتعلق بمسألة البيانات والإحصاءات، شدد الخبراء على الحاجة إلى زيادة الاستثمار في التنمية الإحصائية والحوكمة المالية، وأكدوا على الدور الحاسم للنظم الإحصائية القوية في تشكيل السياسات، لا سيما بالنظر إلى التأثير المتزايد للذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة في هذا المجال. وجرى التشديد أيضا على الحاجة إلى معايير منسقة للبيانات، وجمع بيانات مصنفة، والتخطيط الاستراتيجي لعصرنة الإحصاءات. ودعا الخبراء إلى تعزيز التمثيل الأفريقي في المنتديات العالمية لصنع القرار وإلى تنسيق أوثقَ بين أصحاب المصلحة لضمان التنمية الشاملة. وشددوا على ضرورة مواءمة النظم الإحصائية مع المعايير العالمية لتحسين قابليتها للمقارنة وإمكانية الوصول إليها، والحرص على أن يستند وضع السياسات في جميع أنحاء أفريقيا إلى بيانات موثوقة.

(ج) التوصيات

٤٣- في ضوء المناقشة التي جرت، قدمت لجنة الخبراء التوصيات التالية:

(أ) تشجيع أعضاء اللجنة الاقتصادية على القيام بما يلي:

'١' تخصيص تمويل كاف ومستدام للتنمية الإحصائية والمضي قدما في إنشاء آليات مخصصة لتمويل التنمية الإحصائية؛

'٢' تعزيز تمثيل أفريقيا ومشاركتها في المنابر العالمية وفي المفاوضات بشأن المسائل المتعلقة بالضرائب الدولية وتمويل التنمية.

(ب) تشجيع اللجنة الاقتصادية على القيام بما يلي:

'١' تيسير مبادرات بناء القدرات وزياتها لتمكين البلدان من المشاركة بفعالية في المفاوضات، لا سيما في الاتفاقات المتعلقة بالضرائب؛

'٢' مواصلة تقديم الدعم لمواءمة الإحصاءات في أفريقيا؛

'٣' إجراء تقييمات قائمة على الاحتياجات لكل البلدان الأفريقية لبيان ما لديها من فجوات محددة في قدراتها وما تمتلكه من فرص في سبيل عصرنة النظم الإحصائية؛

'٤' مساعدة أعضائها في تطوير قدراتهم الوطنية لإنتاج بيانات وإحصاءات مصنفة حسب الفئات، مثل نوع الجنس، والنزوح داخلي، ووضع اللاجئ، والإعاقة، لتسترشد بها عملية اتخاذ القرار وضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

٣- المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

(أ) العرض

٤٤- في إطار البند الفرعي ٦ (و)، عرض ممثل عن الأمانة التقرير المرحلي عن أعمال المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط (E/ECA/COE/43/14).

(ب) المناقشة

٤٥- في المناقشة التي أعقبت ذلك، أثنى الخبراء على عمل المعهد في إنجاز أنشطة محددة الهدف لتنمية القدرات التي تلبي احتياجات الدول الأعضاء. وأعرب المشاركون عن تضامنهم مع المعهد بشأن تأثُّر عملياته بالمتأخرات المستحقة من المساهمات السنوية التي يقدمها أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

(ج) التوصيات

٤٦- في ضوء المناقشة التي جرت، قدمت لجنة الخبراء التوصيات التالية:

(أ) تشجيع أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على القيام بما يلي:

'١' منح الأولوية لتسديد متأخراتهم المستحقة والوفاء بمساهماتهم السنوية في ميزانية المعهد؛

'٢' تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب من خلال تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين البلدان الأفريقية، في مجالات مثل التجارة والتكامل الإقليمي، وتعبئة الموارد، والاقتصاد الرقمي، والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، والتصنيع الشامل والمستدام، واستحداث فرص العمل، وتسخير العائد الديموغرافي.

(ب) تشجيع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على القيام بما يلي:

'١' وضع برنامج دعم شامل، بما في ذلك برامج بناء القدرات المعززة، تكون واسعة النطاق، وتحليل السياسات والحلول المصممة خصيصًا، من أجل الاستجابة للاحتياجات المحددة والتحديات الإنمائية الناشئة التي تواجه أعضاء اللجنة؛

'٢' مواصلة التعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية، وسائر المنظمات الدولية والإقليمية ومراكز التميز في إنجاز أنشطة بناء القدرات.

٤- اللجان الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء

٥- الاجتماعات التحضيرية دون الإقليمية

(أ) العرض

٤٧- في إطار البند الفرعي ٦ (و)، عرض ممثلو الأمانة التقارير المتعلقة باجتماعات اللجان الحكومية الدولية دون الإقليمية لكبار المسؤولين والخبراء (E/ECA/COE/43/15/Rev.1 وE/ECA/COE/43/16 وE/ECA/COE/43/17/Rev.1)، وقدموا تقريرًا شفويًّا عن الاجتماعات التحضيرية دون الإقليمية لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين.

(ب) المناقشة

٤٨- في المناقشة التي أعقبت ذلك، أشاد الخبراء بالأمانة على العمل الذي أُنجز في مجموعة واسعة من المجالات ذات الأولوية، بما في ذلك الأمن الغذائي والطاقوي، وتغير المناخ، وتعبئة الموارد، ومشاركة الشباب، وتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على المستويين الوطني والقاري، وذلك من خلال إنتاج المعارف وبرامج بناء القدرات. وأشادوا أيضًا بمناصرة اللجنة لأصوات الشباب في المحافل الإقليمية والدولية.

(ج) التوصيات

٤٩- في ضوء المناقشة التي جرت، قدمت لجنة الخبراء التوصيات التالية:

(أ) تشجيع أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على القيام بما يلي:

'١' تيسير وزيادة وتعزيز المشاركة الفعالة للشباب في تصميم وتنفيذ الأطر الإنمائية الوطنية والقارية المتسقة مع الخطط العالمية والقارية؛

'٢' الحرص على معالجة المسائل المتعلقة بالحماية الاجتماعية ومعايير العمل معالجة كافية في إطار تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

'٣' تيسير تنقل الأشخاص بالمضي قُدما في اعتماد البروتوكول الملحق بالمعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية والمتعلق بحرية تنقل الأشخاص والحق في الإقامة والاستقرار والتصديق عليه وتنفيذه؛

'٤' زيادة الاستثمار في البنية التحتية العابرة للحدود تيسيرًا لتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

(ب) تشجيع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على القيام بما يلي:

'١' مواصلة عملها بشأن تحديد وتحليل تأثير الحواجز غير الجمركية وتقديم توصيات سياساتية إلى الدول الأعضاء لتمكينها من التغلب على القيود المفروضة على التجارة داخل المنطقة الأفريقية؛

'٢' تعزيز الدعم الذي تقدمه للبلدان الخارجة من نزاعات بغية تعزيز الانتعاش والتنمية من خلال تدخلات قصيرة ومتوسطة الأجل؛

'٣' مواصلة عملها بشأن تأثير تغير المناخ على الأمن الغذائي، وتقييم التهديد الذي تشكله التحديات البيئية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

'٤' تعزيز قدرة البلدان على توليد رؤى قائمة على البيانات، وخيارات سياساتية واستراتيجيات الاستثمار بشأن الاستفادة من رأس المال الطبيعي والاقتصاد الأزرق والدائري، ووضع آليات تمويل ابتكارية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنويع الاقتصادي؛

'٥' مواصلة تقديم الدعم التقني لأعضائها بشأن استراتيجياتهم الوطنية المتعلقة بتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية و'التدابير الخضراء التكميلية' للاستراتيجيات، بما في برامج بناء القدرات الموجهة للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء والشباب؛

'٦' دعم الجهود التي يبذلها أعضاؤها والجماعات الاقتصادية الإقليمية لتسريع الانتقال الطاقوي العادل من خلال البحوث وبناء القدرات؛

'٧' تعزيز قدرة البلدان الأفريقية لتحسين إدارة الديون وتعبئة الموارد المحلية والخارجية، وذلك بوسائل منها على سبيل المثال الاستفادة من مساهمات

المغتربين، وتعزيز التعاون الإقليمي، وسلاسل القيمة الخضراء والتكامل التجاري الرقمي.

زاي- تقرير عن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤

حاء- برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموًّا: تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ المجالات ذات الأولوية في أفريقيا

١- العرض

٥٠- في إطار البندين الفرعيين ٦ (ز) و(ح)، عرض ممثلو الأمانة التقرير المتعلق بتنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ (E/ECA/COE/43/18/Rev.1) والتقرير المتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ المجالات ذات الأولوية في أفريقيا، والواردة في برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا (E/ECA/COE/43/19). وأدلت الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، السيدة رباب فاطمة، بملاحظات بشأن البلدان النامية غير الساحلية وأقل البلدان نموا في أفريقيا.

٢- المناقشة

٥١- في المناقشة التي أعقبت ذلك، أشار الخبراء إلى التقدم المتفاوت الذي أحرزته البلدان النامية غير الساحلية في النهوض بأولويات برنامج عمل فيينا. وشددوا على الدور الحاسم للبلدان الساحلية في تيسير عبور البضائع من البلدان النامية غير الساحلية وإليها، وأهمية النظم الجمركية المتكاملة والتعاون داخل الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وأكدوا أن هناك حاجة إلى مزيد من الدعم لتنفيذ الاستراتيجيات المتعلقة بالاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وتعزيز البنية التحتية، وإدماج البلدان الأفريقية في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. وأضاف الخبراء أن أقل البلدان نموا ومعظم البلدان الأفريقية تشترك في تحديات مثل الديون التي لا يمكن تحملها والحيز المالي المحدود. وبالإضافة إلى ذلك، أبرزوا أهمية العمل الجماعي لتمكين النساء والشباب من الاستفادة من 'الاتفاق'، وحثوا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على مواصلة دعمها لأقل البلدان نموا في هذا الصدد.

٢- التوصيات

٥٢- في ضوء المناقشة التي جرت، قدمت لجنة الخبراء التوصيات التالية:

(أ) تشجيع البلدان النامية غير الساحلية أو أقل البلدان نموا الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على القيام بما يلي:

'١' تكثيف الجهود لجمع بيانات ذات نوعية جيدة، بما في ذلك من خلال نُهج متكاملة تجمع بين مصادر البيانات التقليدية، مثل الدراسات الاستقصائية والسجلات الإدارية، ومصادر البيانات الجديدة؛

'٢' مواءمة الخطط الإنمائية الوطنية مع برنامج عمل الدوحة وضمان وجود روابط بين برنامج العمل والميزانيات الوطنية؛

'٣' تعزيز تعبئة الموارد المحلية من خلال تدابير ضريبية ابتكارية، بما في ذلك التدابير الرامية إلى حصر المدفوعات الرقمية وفرض الضرائب على القطاع غير الرسمي، وذلك برسوم الإنتاج على السلع الضارة، وتحسين كفاءة الإنفاق، والاستفادة من صناديق المعاشات التقاعدية وصناديق الثروة السيادية، والحد من التدفقات المالية غير المشروعة؛

'٤' تطوير أنظمة حماية اجتماعية قوية لفائدة الفئات السكانية الضعيفة، خاصة خلال فترات الشدة، وذلك باستخدام التكنولوجيات الرقمية؛

'٥' تشجيع الاستثمار المحلي في البنية التحتية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالنقل والمعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الرقمية؛

'٦' اعتماد السياسات وزيادة الاستثمارات التي تساعد في تنويع الصادرات وزيادة القيمة المضافة وتعزيز التنويع الاقتصادي بشكل عام.

'٧' زيادة الجهود لتعبئة الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر.

(ب) في ما يتعلق بالدول الأقل نموا الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، تشجيع هذه الأخيرة على القيام بما يلي:

'١' التشجيع على صياغة نهج موحد لإدارة الديون التي يمكن تحملها من خلال المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، والفريق العامل الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالهيكل المالي العالمي، والجهود المبذولة لإصلاح الإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين؛

'٢' الدعوة إلى زيادة الموارد ذات الشروط الميسرة والمساعدة التقنية، ورسملة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وإصلاح حقوق السحب الخاصة، واعتماد تصنيفات ائتمانية أكثر إنصافا؛

'٣' تقديم الدعم التقني لتعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية وتعزيز القدرات التجارية وخفض تكاليف التجارة وتنويع الصادرات وتعميق التكامل الاقتصادي العالمي؛

’٤‘ دعم البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر في تنفيذ مشاريع البنية التحتية الإقليمية واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر؛

’٥‘ دعم تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بهدف تعزيز تطوير سلاسل القيمة، والتصنيع، والتنويع الاقتصادي؛

’٦‘ التعاون مع الشركاء الإنمائيين لبناء رأس المال البشري وتمكين رائدات الأعمال وتعزيز مشاركة المرأة في الفرص التي يوفرها تنفيذ اتفاق منطقة التجارة الحرة؛

’٧‘ دعم المبادرات الأفريقية الرامية إلى تحسين الترابط والتكامل في أفريقيا، وذلك في سبيل التعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

سابعا- موعد الدورة الثامنة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومكان انعقادها وموضوعها.

ألف- العرض

٥٣- قدم ممثل عن الأمانة مذكرة بشأن موعد انعقاد الدورة الثامنة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومكان انعقادها، وموضوعها (E/ECA/COE/43/20). واقتُرح أن يتولى أحد البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استضافة الدورة الثامنة والخمسين في آذار/مارس ٢٠٢٦ في إطار أحد المواضيع التالية التي صاغتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من خلال عملية تشاورية وعرضت على لجنة الخبراء للنظر فيها:

(أ) الخيار الأول: ’’مستقبل العمل في أفريقيا في ظل التغير الديمغرافي والتكنولوجي والمناخي‘‘؛

(ب) الخيار الثاني: ’’النمو من خلال الابتكار: تسخير البيانات والتكنولوجيات الرائدة لتحقيق التحول الاقتصادي لأفريقيا‘‘؛

(ج) الخيار الثالث: ’’تسخير الموارد الطبيعية، والتنوع البيولوجي، والتمويل المناخي لتحقيق المرونة الاقتصادية والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ في أفريقيا‘‘.

باء- المناقشة

٥٤- في المناقشة التي أعقبت ذلك، أعرب الخبراء عن تفضيلهم موضوعَ: ’’النمو من خلال الابتكار: تسخير البيانات والتكنولوجيات الرائدة لتحقيق التحول الاقتصادي في أفريقيا‘‘،

مشيرين إلى أنه موضوع استشرافي ويتماشى مع تطلعات القارة أفريقيا إلى التغيير. وبالإضافة إلى ذلك فإن مناقشة هذا الموضوع ستساعد في معالجة خطر تخلف أفريقيا عن الركب في العصر الرقمي والحاجة إلى تطوير البنية التحتية الرقمية.

٥٥- وعرض المغرب استضافة الدورة الثامنة والخمسين للجنة في إطار الموضوع المقترح. وقد حظي العرض الذي قدمه المغرب بالتقدير، وأيدته اللجنة بالإجماع دون اعتراض.

جيم- التوصيات

٥٦- في ضوء المناقشة التي جرت، قدمت لجنة الخبراء التوصيات التالية:

(أ) تُعقد الدورة الثامنة والخمسون للجنة الاقتصادية لأفريقيا تحت عنوان: ''النمو من خلال الابتكار: تسخير البيانات والتكنولوجيات الرائدة لتحقيق التحول الاقتصادي في أفريقيا''.

(ب) قبول عرض المغرب استضافة الدورة الثامنة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا في إطار الموضوع المقترح.

ثامنا- مسائل أخرى [البند ٨ من جدول الأعمال]

ألف- العرض

٥٧- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، أثار الخبراء مسألة تحديات السيولة التي تواجهها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وضرورة وضع وتنفيذ برنامج عمل يشمل مجالات متعددة، بما في ذلك تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وخطة عام ٢٠٦٣، والاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، مع مراعاة النقص المتزايد في موارد الميزانية.

باء- المناقشة

٥٨- في المناقشة التي أعقبت ذلك، أوضح المتدخلون أن 'مبادرة الأمم المتحدة في عيدها الثمانين' التي أطلقها الأمين العام مؤخرًا تُمثل استجابة مباشرة لهذه المسألة، وأن إجراءات ملموسة لتطوير عمل الأمم المتحدة سترِد في هذه المبادرة، وهو ما سيتضمن تبسيط الجهود وضمان اتباع نهج شامل ومتآزر في عمل المنظمة بشأن مختلف أطر التنمية العالمية والإقليمية. وقد سُلط الضوء على 'برنامج تنمية القدرات' المتكامل الذي يقدمه المعهد الدولي للتخطيط والتخطيط، ومجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة، كمثالين على جهود اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتعزيز المواءمة والترابط بين مختلف جوانب عملها.

٥٩- ولاحظ الخبراء أيضا أنه يستحيل تتبع التقدم الذي يحرزه أعضاء اللجنة الاقتصادية واللجنة الاقتصادية نفسُها في تنفيذ توصيات مؤتمر الوزراء وأنه يستحيل الإبلاغ عن ذلك.

جيم- التوصيات

٦٠- في ضوء المناقشة التي أعقبت ذلك، أوصت لجنة الخبراء بما يلي:

(أ) تشجيع أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على إعداد تقارير مواضيعية دون إقليمية موحدة عن تنفيذ توصيات مؤتمر الوزراء الموجهة لهم.

(ب) تشجيع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على:

'١' الاستمرا في استكشاف واعتماد المزيد من المبادرات والنهج لتنسيق أنشطتها وتبسيطها، بما يكفل تحسين الموارد وضمان تأثير أعمق لعملها.

'٢' إعداد تقرير عن تنفيذ توصيات مؤتمر الوزراء الموجهة لها.

تاسعا- النظر في تقرير اجتماع لجنة الخبراء وإقراره، والنظر في التوصيات ومشاريع القرارات [البند ٩ من جدول الأعمال]

٦١- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، نظرت لجنة الخبراء في مشروع تقرير اجتماعها إلى جانب مشاريع القرارات التي ستقدم إلى مؤتمر الوزراء للنظر فيها واعتمادها. وقد أدلى العديد من الخبراء بتعليقات واقترحوا تعديلات على التقرير وعلى مشاريع القرارات. وبعد مناقشة مستفيضة، اعتمدت لجنة الخبراء التقرير بالإجماع. وترد القرارات، بصيغتها المعدلة من لجنة الخبراء، في مرفق بهذا التقرير لينظر فيها مؤتمر الوزراء ويعتمدها.

عاشرا- اختتام الاجتماع الثالث والأربعين للجنة الخبراء [البند ١٠ من جدول الأعمال]

٦٢- أدلت السيدة حنان مرسي، نائبة الأمين التنفيذي (المكلفة بالبرامج) وكبيرة الاقتصاديين في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والسيد الحرميري، رئيس المكتب، بملاحظات ختامية.

٦٣- وقد لخصت نائبة الأمين التنفيذي (المكلفة بالبرامج) وكبيرة الاقتصاديين في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في ملاحظاتها خمسة مجالات ذات أولوية برزت خلال الاجتماع، ألا وهي: تسريع التصنيع والرفع من القيمة المضافة؛ وسد الفجوات في البنية التحتية والربط بالشبكات؛ ودعم التحول الرقمي وتيسير التجارة، والاستثمار في بناء رأس المال البشري لمستقبل العمل؛ وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي والحوكمة. وبالإضافة إلى ذلك، شددت على الحاجة إلى تسريع إزالة الحواجز التجارية وتحسين الخدمات اللوجستية فضلا عن بناء شراكات قوية داخل أفريقيا وخارجها.

٦٤- وأشار السيد الحرميري إلى أن الفرصة سانحة للدول الأفريقية لتعزيز التصنيع والتجارة بين البلدان الأفريقية إذا ما أبدت التزاما سياسيا قويا، وذلك بالاستفادة بشكل جيد من التكنولوجيات الجديدة التي يجري تطويرها، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، وبتسريع تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية . وأعرب عن امتنانه للمكتب، وحكومة إثيوبيا، والأمانة، ومقدمي الخدمات على التنظيم الناجح للاجتماع.

٦٥- وبعد الإدلاء بتلك البيانات وتبادل عبارات المجاملة المعتادة، أعلن الرئيس اختتام الاجتماع في تمام الساعة ١٩/٤٥ من يوم الجمعة، ١٤ مارس/آذار ٢٠٢٥.

المرفق

مشاريع القرارات المعروضة على مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين لينظر فيها

ترد أدناه مشاريع القرارات التي وافقت لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين على نصوصها لتعرض على مؤتمر الوزراء لينظر فيها وفي إمكانية اعتمادها.

ألف- طلب لتعزيز قدرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على الوفاء بولاياتها وتزويد أعضائها بدعم تقني وسياساتي يُفضي إلى التحول ويركز على النتائج

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٧١ (د-٢٥) المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٥٨، الذي أنشئت بموجبه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا،

وإذ يشير أيضا إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٨/٢٣ المؤرخ ٧ آب/أغسطس ٢٠١٨، الذي أيد المجلس بموجبه التوجهات الاستراتيجية الجديدة للجنة الاقتصادية لأفريقيا،

وإذ يشير كذلك إلى إعادة تنظيم برنامج عمل اللجنة لمعالجة الأولويات والتطلعات الإنمائية الأفريقية الناشئة، الذي أُجيز بموجب قراره ٢٠٢٤/٣ المؤرخ ٥ آذار/مارس ٢٠٢٤ بشأن إعادة تنظيم أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مع التركيز على التحولات الرئيسية اللازمة للتعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[(١)]، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ :أفريقيا التي نصبو إليها،

وإذ يلاحظ الدور الحيوي والمحفز الذي تضطلع به اللجنة في إطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأعضائها، وفي النهوض بالتعاون الدولي في مجال التنمية الأفريقية، وفقا لولايتها، وفي ترجمة الالتزامات العالمية، بما في ذلك خطة عام ٢٠٣٠، إلى أفعال على المستويات الإقليمية، ودون الإقليمية، والوطنية،

وإذ يسلم بأن أفريقيا لا تزال تتأثر سلبا بالأزمات والصراعات المتكررة، داخل المنطقة وخارجها، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد ضعفها أمام الصدمات والتغيرات الاجتماعية

[(١)] قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

والاقتصادية والبيئية السريعة، ويتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة للحيلولة دون تفاقم آثار تلك الأحداث،

وإذ يلاحظ الحاجة إلى معالجة الآثار السلبية للأزمات من خلال التنمية المستدامة، والتحول الاقتصادي، والنمو المعزز والشامل للجميع الذي ييسر استحداث فرص العمل.

وإذ يحيط علما بميثاق المستقبل ومرفقيه: 'التعاهد الرقمي العالمي' و'إعلان الأجيال المقبلة'.[٢]

وإذ يسلم بأن التنمية المستدامة، بأبعادها الثلاثة كافة، هدف مركزي في حد ذاته،

وإذ يؤكد مجددا على الحاجة إلى التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، دون ترك أي شخص خلف الركب، بما في ذلك من خلال اتخاذ خطوات سياسية عملية والقيام بتعبئة كبيرة للموارد، مع التركيز بوجه خاص على احتياجات السكان المهمشين وعلى تهيئة الفرص للشباب،

وإذ يقر بالشراكة بين الاتحاد الأفريقي ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن الوفاء بخطة عام ٢٠٣٠ وخطة السنوات العشر الثانية (٢٠٣٣-٢٠٢٤) لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، من خلال نهج 'خطتان، إطار واحد'، وبالدور الاستراتيجي للجنة الاقتصادية لأفريقيا في دعم منصة التعاون الإقليمي لأفريقيا، بما في ذلك عمل الائتلافات المواضيعية، والمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في النهوض بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣،

وإذ يضع في اعتباره المسؤوليات الإضافية التي تضطلع بها اللجنة في دعم الاتحاد الأفريقي عند انضمامه إلى عضوية مجموعة العشرين، بوصفها أحد شركاء المعيَّنين للاتحاد في مجال المعارف، وفي المساهمة في مبادرات حاسمة أخرى على الصعيد الدولي، مثل إصلاح الهيكل المالي العالمي وكبح التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا،

وإذ يلاحظ أن اللجنة تعكف في عام ٢٠٢٥ على إجراء استعراض للإنفاق، عملا بالفقرة ٢٠ من قرار الجمعية العامة ٧٧/٢٦٢، بهدف تعزيز التخطيط المتكامل المشترك للموارد، وتشجيع ثقافة الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد البشرية، والمادية، والمالية،

وإذ يعرب عن تقديره للاعتراف والدعم اللذين تم تلقيهما من أعضاء اللجنة، والشركاء الإنمائيين الثنائيين ومتعددي الأطراف، وكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والهيئات الحكومية الدولية الإقليمية، والاتحاد الأفريقي وأجهزته،

١- *يهيب* باللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعمل على معالجة آثار الأزمات

[٢] قرار الجمعية العامة ١/٧٩.

والنزاعات المتكررة من خلال التنمية المستدامة، والتحول الاقتصادي، والنمو الشامل، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال:

(أ) توسيع نطاق سياسات الاقتصاد الكلي وتمويل التنمية الابتكاري، المصمم لوضع أفريقيا كفاعل رائد على الساحة العالمية؛

(ب) استخدام منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية باعتبارها منصة لتعزيز التكامل الإقليمي والقدرة التنافسية؛

(ج) زيادة العمل المناخي، والأمن الغذائي، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية على جميع المستويات، بهدف تعزيز القدرة على الصمود في وجه الصدمات والكوارث؛

(د) تسريع التصنيع القائم على الموارد والتنويع الاقتصادي؛

(هـ) تعزيز تطوير البنية التحتية، بما في ذلك في قطاع الطاقة، لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة؛

(و) تسخير إمكانات العلم والتكنولوجيات الناشئة والرائدة والابتكار لتعزيز التحول الرقمي، والقدرات الإنتاجية، والقدرة التنافسية، والحوكمة، والمساءلة؛

(ز) مواصلة دعم توفير بيانات وإحصاءات موثوقة للتحليل واتخاذ القرارات القائمة على الأدلة؛

(ح) تعزيز دمج الأبعاد الاجتماعية في جميع مسارات العمل لتعزيز الإدماج الاجتماعي، وضمان عدم تخلف أحد عن الركب، والحد من الفقر وعدم المساواة؛

(ط) تعزيز تنمية القدرات لدعم أعضاء اللجنة في التعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها'، وذلك على أساس الأولويات الاستراتيجية للجنة؛

٢- *يطلب* من الأمين العام للأمم المتحدة تعزيز قدرة اللجنة على الوفاء بولاياتها وتزويد أعضائها بالمساعدة المناسبة والمصممة خصيصا لبناء القدرات وبدعم سياساتي وتقني يفضي إلى التحول ويركز على النتائج، وذلك بتعزيز وظيفتها المتمثلة في تنظيم الاجتماعات وكمركز للفكر فضلا عن وظيفتها التشغيلية، من أجل تسريع تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، لا سيما في مجالات التركيز الاستراتيجية للجنة، عملا ببرنامج عملها المعاد تنظيمه؛

٣- *يقرر* إحالة مشروع قرار بشأن هذه المسألة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته المواضيعية لعام ٢٠٢٥ لدراسته والنظر في إمكانية اعتماده.

باء- استخدام الذكاء الاصطناعي للنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يدرك ما للذكاء الاصطناعي من إمكانات لإحداث التحوّل في سبيل النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[(١)] وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها'،

وإذ يؤكد مجددا التزام الدول الأفريقية بتطوير الذكاء الاصطناعي تطويرا مسؤولا وشاملا وأخلاقيا على نحو يحترم حقوق الإنسان وخصوصية البيانات وسيادة الدول الأفريقية،

وإذ يؤكد مجددا أيضا التزام الدول الأفريقية بالمبادئ المكرسة في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وخطة عام ٢٠٣٠، وخطة عام ٢٠٦٣، والاتفاق الرقمي العالمي،[(٢)] والاستراتيجية الأفريقية للتحوّل الرقمي، واستراتيجية الاتحاد الأفريقي القارية للذكاء الاصطناعي،

وإذ يقر بما للذكاء الاصطناعي من دور محوري في الدفع بعجلة النمو والابتكار في قطاعات عدة، مثل الرعاية الصحية والتعليم والزراعة والبنية التحتية،

وإذ يؤكد أن وجود شبكة قوية من الباحثين والشركات والمستخدمين في مجال الذكاء الاصطناعي يمكن أن تسهم إلى حد كبير في تحقيق التنويع الاقتصادي، واستحداث فرص العمل، وتحسين نوعية حياة سكان القارة أجمعين،

وإذ يلاحظ مع القلق المخاطر المحتملة المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، بما في ذلك فقدان الوظائف، واستغلال البيانات، والتحيز في اتخاذ القرارات باستخدام بالخوارزميات، ومواطن الضعف في مجال الأمن السيبراني،

وإذ يدرك الحاجة إلى سد الفجوة الرقمية عن طريق توفير فرص عادلة للاستفادة من تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي وضمان تنمية رأس المال البشري على النحو الملائم في أفريقيا بغية جعل العاملين في القارة قادرين على المنافسة في سوق العمل العالمية،

وإذ يقر بالحاجة الملحة إلى تهيئة بيئة مواتية لتطوير تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي وانتشارها في أفريقيا،

---

(١) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

(٢) قرار الجمعية العامة ١/٧٩، المرفق الأول.

وإذ يقر أيضا بأهمية المبادرات الرامية إلى بناء القدرات في مجال الذكاء الاصطناعي في الدول الأفريقية من أجل تحقيق أقصى استفادة ممكنة من أوجه التقدم التكنولوجي،

وإذ يلاحظ مع الارتياح إطلاق مبادرات شتى ترمي إلى النهوض بالأبحاث والتعليم والابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي في جميع أنحاء القارة،

وإذ يلاحظ مع التقدير التقدم الذي أحرزته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إنشاء المركز الأفريقي للبحوث في مجال الذكاء الاصطناعي في الكونغو ومراكز للابتكار في جميع أنحاء أفريقيا، وفي ضمان قيام المؤسسات التعليمية بإدراج الذكاء الاصطناعي والتدريب على المهارات الرقمية في مناهجها الدراسية،

١- *يدعو* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى صياغة استراتيجيات وطنية في مجال الذكاء الاصطناعي تكون منسجمة مع أهدافهم الإنمائية وتنفيذ تلك الاستراتيجيات وتلبية الاحتياجات المحلية في هذا الصدد؛

٢- *يدعو* أعضاء اللجنة أيضا إلى الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وتوليد البيانات وفي برامج الإدارة والتعليم والتدريب ذات الصلة، بهدف تمكين العمال من اكتساب المهارات التي تمكنهم من الاستفادة من تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي استفادة كاملة؛

٣- *يهيب* باللجنة وشركائها أن يواصلوا تقديم الدعم لأعضائها في تهيئة بيئات مواتية لتطوير الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك الهياكل التنظيمية والمؤسسية والإدارية المناسبة على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتقديم التمويل الكافي لمجالات البحث والابتكار وتطوير الأعمال التجارية؛

٤- *يطلب* من اللجنة وشركائها تيسير البحوث القائمة على السياسات وتطوير منصات لتبادل المعارف وشبكات تعاونية في ما بين أعضائها لتعزيز تبادل أفضل الممارسات في مجال نشر الذكاء الاصطناعي؛

٥- *يشجع* اللجنة على العمل مع شركائها على وضع مبادئ توجيهية أخلاقية وأطر تنظيمية تحكم تطبيقات الذكاء الاصطناعي، بهدف ضمان الإنصاف والمساءلة واحترام حقوق الإنسان.

جيم- الخطة والميزانية البرنامجيتين لعام ٢٠٢٦

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يقر بالأهمية الاستراتيجية للخطط والميزانيات البرنامجية السنوية في تحديد السياق الخاص بتنفيذ برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتفعيله وفقًا لتوجهاتها الاستراتيجية ووظائفها الأساسية، عبر برامجها الفرعية التسعة، وعملا بالتوجيهات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ يشير إلى إعادة تنظيم برنامج عمل اللجنة لتمكينه من التركيز بشكل أكبر على الأولويات الناشئة ومواءمته مع أولويات أفريقيا وتطلعاتها الإنمائية، لا سيما التحولات الرئيسية اللازمة للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،[(١)] وتنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها'،

وإذ يُدرك التطورات المستمرة للمشهد الإنمائي الإقليمي، بما عضوية الاتحاد الأفريقي في مجموعة العشرين، وتَولّي جنوب أفريقيا رئاستها، ومساهمة أفريقيا في إصلاح الهيكل المالي العالمي، فضلا عن العديد من المطالب الأخرى بأن تقدم اللجنة دعما سياساتيا وتقنيا نشطا،

وإذ يحيط علما بالتغييرات التنظيمية التي أدخلت بهدف تعزيز كفاءة اللجنة البرنامجية وفعاليتها التنظيمية، على النحو المبين في المذكرة الإدارية للأمين التنفيذي للجنة المقدمة إلى مؤتمر الوزراء في الدورة السابعة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا،[(٢)]

وإذ يذكّر بأن اللجنة أجرت تعكف على استعراض الإنفاق عملا بالفقرة ٢٠ من قرار الجمعية العامة ٧٧/٢٦٢ المؤرخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢ وفي سياق خطة العمل 'لمبادرة الأمم المتحدة ٢,٠' التي تهدف إلى تحقيق التحول المؤسسي من خلال تحديد المهارات وتغيير العمليات والثقافة من أجل إحداث تأثير أقوى والتكيف مع التحديات والفرص المستقبلية،

وإذ يضع في اعتباره أن أفريقيا لا تزال تتأثر سلبًا بتداعيات الأزمات والنزاعات المتكررة، داخل المنطقة وخارجها على حد سواء، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد ضعفها أمام الصدمات والتغيرات السريعة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي،

وإذ يؤكد على الحاجة إلى تدخلات مصممة خصيصا تأخذ في الاعتبار أحدث التطورات التكنولوجية والعلمية وخطة السنوات العشر الثانية (٢٠٢٤-٢٠٣٣) لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، وعلى ضرورة أن تهدف تلك التدخلات إلى تحسين الواجهة التي تجمع بين العلم والسياسة والمجتمع، وتعزيز تعبئة الموارد، والتطوير المتواصل للبنية التحتية، والاستمرار في دعم التكامل الإقليمي، والتنويع الاقتصادي، والتصنيع المستدام، والأمن الغذائي، والعمل المناخي،

وإذ يقر بأن الخطة والميزانية البرنامجيتين المقترحتين لعام ٢٠٢٦ تعكسان النتائج المرتقبة من الاستعراض المذكور أعلاه للإنفاق والجهود المتواصلة التي تبذلها اللجنة للنهوض بتنفيذ توجهها البرنامجي الاستراتيجي لتيسير تعبئة الموارد اللازمة لتمويل انتعاش القارة من آثار جائحة كورونا (كوفيد-١٩) والأزمات العالمية الأخرى،

وبعد دراسة الخطة والميزانية البرنامجيتين المقترحتين لعام ٢٠٢٦ اللتين تم فيهما التركيز على الأهداف وأهم النتائج المتوقعة والمنجزات المتوخاة لجميع البرامج الفرعية،

يعتمد الخطة والميزانية البرنامجيتين للجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠٢٦، آخذا في اعتباره المهام والمسؤوليات الإضافية للجنة والدور المحفِّز لعملية استعراض الإنفاق في النهوض بالتخطيط المتكامل المشترك للموارد وفي تعزيز ثقافة الكفاءة داخل اللجنة.

دال- استخدام سلاسل القيمة الإقليمية لتسخير ثروة أفريقيا

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يشدد على الإمكانات الهائلة، وإن لم تكن مستغلة بالكامل، التي تنطوي عليها سلاسل القيمة الإقليمية الأفريقية، وهي الإمكانات التي تتيحها الموارد الطبيعية الوفيرة التي تزخر بها القارة، والتي تتيح مدخلات حيوية للصناعات ذات القيمة المضافة،

وإذ يلاحظ بقلق الاضطرابات التي طالت سلاسل القيمة العالمية والناجمة عن تصاعد النزعة الحمائية والتوترات التجارية، وهو ما يجعل أمر تطوير سلاسل القيمة الإقليمية الأفريقية يكتسي أهمية قصوى، بغية تعزيز القدرة على الصمود، والحد من الاعتماد على الأسواق البعيدة، وتقليص التّعرض للتوترات العالمية، وتعزيز الاكتفاء الذاتي الصناعي وذلك برفع مستوى التكامل التجاري بين البلدان الأفريقية،

---

(١) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

(٢) E/ECA/COE/43/INF/2.

وإذ يسلم بأن فرصا جديدة يجري استحداثها لسلاسل القيمة الإقليمية، في إطار الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وذلك بفضل إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي ما فتئت تعرقل التجارة بين البلدان الأفريقية منذ فترة طويلة، وهو ما يؤدي إلى خفض تكاليف التجارة عبر الحدود في السلع والخدمات والمدخلات،

وإذ يشدد على أنه من المتوقع أن يؤدي تنفيذ الاتفاق تنفيذا كاملا إلى زيادة كبيرة في حجم التجارة بين البلدان الأفريقية، علما بأن تنسيق قواعد المنشأ وآلية التراكم الذي ينص عليه يمكّن الدول الأفريقية مجتمعة من الوفاء بعتبات المحتوى المحلي والإقليمي، وذلك باستحداث سلاسل قيمة مشتركة والوفاء بصورة تعاونية بسلسلة الإمداد،

وإذ يؤكد أن خطة السنوات العشر الثانية (٢٠٢٤ - ٢٠٣٣) لتنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها'، تشجع الدول الأعضاء في الاتحاد على تفعيل سلاسل القيمة الإقليمية بهدف زيادة حصة القارة من التجارة العالمية والإنتاج الصناعي،

وإذ يشير إلى إعلان نيامي بشأن التصنيع والتنويع الاقتصادي، الذي اعتمده مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته الاستثنائية، المعقودة في نيامي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، والذي تضمن طلبا لدعم الدول الأعضاء في الاتحاد لتطوير سلاسل قيمة إقليمية في قطاعات ذات أولوية مثل الأغذية والسيارات والملابس القطنية والمستحضرات الصيدلانية،

وإذ يشير أيضا إلى أن إعلان نيامي يتضمن التزاما بالاستفادة من المناطق الاقتصادية الخاصة المستدامة بحيث تتحول إلى مراكز للتكامل الإقليمي في مجال سلاسل القيمة،

وإذ يرحب بنتائج الدورة الاستثنائية لمؤتمر الاتحاد الأفريقي، المعقود في كمبالا في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥، التي تضمنت استراتيجية وخطة عمل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وخارطة طريق مدتها ١٠ سنوات لإحداث تحوّل في النظم الزراعية والغذائية الأفريقية وذلك بزيادة الاستثمارات في سلاسل القيمة الإقليمية بالنسبة إلى السلع الزراعية الحيوية، بهدف ضمان الأمن الغذائي وسبل العيش المستدامة،

١- *يشجع* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على إدراج مساعي تطوير سلاسل القيمة الإقليمية في الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية، تماشيا مع الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها'، ولتيسير التنفيذ السريع لهذه الاستراتيجيات؛

٢- *يشجع أيضا* أعضاء اللجنة على رفع مستوى القدرة التنافسية للمناطق الاقتصادية الخاصة عن طريق تمتين الروابط الصناعية القارية، وتعزيز إنشاء سلاسل القيمة الإقليمية، وزيادة نسبة المحتوى المحلي في السلع المصنعة في القارة؛

٣- *يدعو* أعضاء اللجنة الاقتصادية إلى الرفع من وتيرة تطوير البنية التحتية، بما في ذلك شبكات النقل، وأنظمة الطاقة، والربط الرقمي، والخدمات المالية، وذلك في سبيل دعم إعمال سلاسل القيمة الإقليمية وتشغيل المناطق الاقتصادية الخاصة بفعالية، ومن ثم تيسير التجارة السلسة، وتعزيز التصنيع، واجتذاب الاستثمار؛

٤- *يحث* اللجنة وشركاءها على زيادة الدعم في مجال التحليل والقدرات المقدم إلى أعضائها لتطوير سلاسل قيمة إقليمية تنافسية ومناطق اقتصادية خاصة، بما في ذلك عن طريق تقديم المساعدة على إدماج أحكام الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في القانون المحلي، وتقليص المخاطر المتصلة بالاستثمارات في الصناعات ذات الأولوية، ووضع أنظمة ومعايير تهدف إلى ضمان نجاح الجيل الجديد من المناطق الاقتصادية الخاصة في أفريقيا.